الأمم المتحدة

DP/FPA/2023/6/Add.1

Distr.: General
20 May 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2023

من 5 آيار/مايو إلى 9 كانون الثاني/يناير 2023، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان – التدقيق الداخلي والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

المحتويات

الصفحة

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2022 2

ملاحظة : جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

23-09934 (A) 250523 250523

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اللجنة الاستشارية الرقابية

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2022

I - الهدف

1 - هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2022. وهو مقدم وفقًا للبند 13 من شروط المرجع المعتمدة في 2021، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الرابع، والقسم الفرعي الأول من سياسة المراقبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II - أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2022

2 - أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلية والتقييم والتطوير وأمور البرنامج. أعضاء اللجنة جميعًا من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. يتمثل أعضاء اللجنة في عام 2022 فيما يلي: السيد/ ستيفن كاتس (المملكة المتحدة ورئيس اللجنة منذ 1 تموز / يوليو (2022)؛ السيد فايز شودري (بنغلاديش)؛ السيدة نياردزايي جومبونزفاندا (زمبابوي)؛ والسيدة كوميكو ماتسورا - مولر (اليابان). السيد/ لويس وونغ (أستراليا) شغل منصب رئيس اللجنة بين آب / أغسطس 2021 ونهاية فترته في 30 حزيران / يونيو 2022؛ الذي جرى استبداله في اللجنة بالسيد/ كامليش فيكامسي (الهند) الذي انضم في 1 تموز / يوليو 2022.

3 - الاجتماعات. عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في عام 2022: اجتماعًا افتراضيًا مخصصًا يومي 8 و 9 شباط / فبراير ؛ اجتماعًا شخصيًا في 6 و 7 نيسان / أبريل[1]، واجتماعًا مخصصًا افتراضيًا في 30 أيلول / سبتمبر، واجتماعًا شخصيًا في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الثاني / نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك، جرى تنظيم جلسة تعريفية لعضو المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) الجديد في 8 تشرين الثاني / نوفمبر. ومن الأشخاص الذين اجتمعت معهم اللجنة: المدير التنفيذي؛ ونائب المدير التنفيذي (الإدارة) ونائب المدير التنفيذي (البرنامج)؛ رئيس الأركان؛ مدير مكتب خدمات المراجعة والتحقيق (OAIS)؛ مدير مكتب التقييم؛ مستشار الأخلاقيات؛ مدير شعبة الخدمات الإدارية؛ مدير قسم السياسات والاستراتيجيات؛ مدير شعبة الاتصال والشراكات الاستراتيجية؛ مدير مكتب الشؤون الإنسانية (شعبة الاستجابة الإنسانية حاليًا)؛ مدير شعبة الموارد البشرية؛ منسق الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي؛ ممثلو مجلس مراجعي الحسابات؛ ومجموعة من الإدارة العليا للبرامج والتشغيل. وأشار الرئيس إلى أنه التقى

(1) انضم أحد الأعضاء إلى هذا الاجتماع افتراضيًا.

بوحدة التفتيش المشتركة في تشرين الأول / أكتوبر، كجزء من استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

4 - زيارة ميدانية. أجرت اللجنة (السيد لويس وونغ والسيد ستيفن كاتس والسيدة كوميكو ماتسورا - مولر) زيارة ميدانية إلى المكتب القطري لإكوادور في الفترة من 12 إلى 15 حزيران / يونيو، وإلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما في الفترة من 16 إلى 17 حزيران / يونيو. حضر أعضاء اللجنة الآخرون بعض الاجتماعات افتراضيًا. يتمثل الغرض من الزيارات في فهم ما يلي بشكل أفضل:

(a) عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان على مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية، بما في ذلك ما يتعلق بدعم خطط التنمية الوطنية ذات الصلة؛

(b) التحديات التي تواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ البرامج / المشاريع على المستوى الميداني وكيفية التعامل معها، بما في ذلك ما يتعلق بالشركاء المنفذين؛

(c) أداء العمل المشترك بين الوكالات على أرض الواقع، بما في ذلك الاستجابة والمساهمة في إصلاحات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وفي تطوير وإدارة الشراكات الاستراتيجية؛

(d) فرص تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان بمزيد من الكفاءة والفعالية؛ و

(e) الضوابط الداخلية والامتثال فيما يتعلق بإدارة التوريد.

5 - المجلس التنفيذي. لإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لطرح الأسئلة حول التقرير السنوي للجنة لعام 2021، حضر رئيس اللجنة الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران / يونيو 2022. كما حضر الجلسة غير الرسمية بشأن تقرير مدير مكتب خدمات المراجعة والتحقيق (OAIS) إلى المجلس التنفيذي في أيار / مايو 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لاختصاصات لجنة التنسيق الإدارية المنقحة، دعا المدير التنفيذي رئيس المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) ورئيس المجلس التنفيذي إلى اجتماع ثلاثي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك؛ حدث هذا الأمر في 7 حزيران / يونيو 2022.

6 - تقديم التقارير. وأعدت اللجنة محاضر اجتماعاتها بالإضافة إلى تقارير مكتوبة للمدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات.

7 - التوصيات. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.

8 - التقييم السنوي المعني بكفاءة اللجنة. وأجرت اللجنة تقييمًا ذاتيًا لفعاليتها لعام 2022 وسعت باستمرار إلى إيجاد طرق لتعزيز فعالية وكفاءة عملها. وأرجأت اللجنة التقييم الخارجي إلى أن تتفق شبكة اللجان الاستشارية للرقابة / المراجعة التابعة للأمم المتحدة على نهج واختصاصات مشتركة.

III - الرسائل والتحديات الرئيسية

9 - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي (PSEA/SH). ورحبت اللجنة بالتركيز القوي الذي يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التركيز على الحماية من الاستغلال والاعتداء

الجنسيين؛ كما أقرت بالجهود المبذولة لإنشاء آليات شكاوى مجتمعية، باستخدام مجموعات محلية، موثوق بها بالفعل على أرض الواقع كمصدر للضحايا. وأثنت اللجنة على التقدم المحرز في قائمة منسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك والاستغلال الجنسي / الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدربين، وتدريب العاملين في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقييمات الشركاء المنفذين للحماية من الاستغلال والانتهاك والاستغلال الجنسيين. ولاحظت اللجنة أنه من المحتمل أن حالات الحماية من الاستغلال الجنسي لا يتم الإبلاغ عنها بعد، وأن مخاطر الإضرار بالسمعة في هذا المجال مرتفعة بشكل خاص بالنسبة إلى الصندوق، بالنظر إلى ولايته. لتعزيز بيئة يشعر فيها الضحايا بالراحة في التقدم ورفع احتمالية استخدامهم لأدوات الإبلاغ عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والسالمة الشديدة الموجودة تحت تصرفهم، شددت اللجنة على أهمية بناء الثقة على المستوى القطري وتحسين إجراءاتها وإعداد القنوات التي تعد التقارير لمعالجة ديناميات السلطة الأساسية المعنية. كما أشارت اللجنة إلى أهمية النظر في الحماية من الاستغلال الجنسي من نفس الجنس والاستثمار في المبادرات الحكومية الدولية والإقليمية. نظرًا إلى قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع أدوات للتعامل مع الحكومات بشأن القضايا المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ينبغي عليه أيضًا النظر في كيفية تعزيز مساءلة الحكومة لضمان مساءلة المسؤولين الحكوميين الوطنيين (وكذلك الأطراف الأخرى ذات العلاقة التعاقدية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان) عن أفعالهم.

10 - إصلاح منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية إدارة التغيير. وزُودت اللجنة باستعراض عام مفصل عن تنفيذ الصندوق النشط لإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأُبلغت أيضًا أن الصندوق هو أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تجري تقييمًا تكوينيًا لمشاركتها في إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأُبلغ المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) بإجراء دراسة استقصائية خلصت إلى أن قادة الصندوق هم مناصرون لقضايا ولايته الأساسية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التفكير في الانتقال من التصميم إلى التنفيذ والنتائج، لضمان أن يكون لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تأثير أكبر. ورحبت اللجنة بالتزام الصندوق القوي بإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستعانته بمصادر خارجية للعمليات والخدمات التجارية، لأن ذلك يتيح للصندوق التركيز على قضايا السياسات الفنية وإنجاز البرامج؛ ويتماشى هذا النهج أيضًا مع دفع الأمين العام لإجراء إصلاحات شاملة على نطاق المنظومة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء زيادة توسيع مكاتب المنسقين المقيمين، نظرًا إلى زيادة التكاليف الإجمالية للنظام الجديد. وأُبلغت اللجنة أيضًا بحالة تنفيذ مبادرات الصندوق الأساسية لإدارة التغيير، بما في ذلك مبادرة تغيير الثقافة وكيف ترتبط هذه المبادرات بالجهود المبذولة لضمان إدماج إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشكل كامل في الثقافة التنظيمية للصندوق. كما قدمت اللجنة المشورة للإدارة بشأن توقيت الاتصالات المتعلقة بعمليات إدارة التغيير وأبرزت الاعتبارات التشغيلية والتوظيف التي قد ترغب الإدارة في أخذها في الاعتبار عند اتخاذ مبادرات إدارة التغيير المستقبلية.

11 - التمويل. وزودت اللجنة بتحديث مفصل عن أهداف الموارد وأُبلغت بأن المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) لعام 2022 قد تم تجاوزها. وكانت مجالات النمو الرئيسية في العمل الإنساني والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. ومع ذلك، انخفض رصيد الموارد العادية / الموارد الأخرى (الأساسية / غير الأساسية) إلى ما دون 30 في المئة لأول مرة منذ عام 2018 (مما يحد من المرونة في الإنفاق). وأُبلغت اللجنة أيضًا بشواغل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حالة الموارد في عام 2023

بسبب تأثير الضغوط الاقتصادية على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التغييرات السياسية في بعض الحكومات، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف والتضخم. وقدمت للجنة أيضًا لمحة عامة عن عمل الصندوق مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك من خلال برنامج "العطاء الفردي" الذي تجاوز أهداف 2019–2021 واستفاد من زيادة حادة في عائد استثماراته. ورحبت اللجنة بالعمل الجاري لتعبئة قاعدة موارد الصندوق وتنويعها. وشجعت الجهود المبذولة لزيادة تمويل القطاع الخاص واقترحت ضرورة النظر في مساهمات القطاع الخاص من البلدان النامية. وأشار إلى أن هناك حاجة دائمًا إلى الرعاية في الشراكة مع القطاع الخاص وشدد على أهمية عملية العناية الواجبة في هذا الصدد. وأعربت اللجنة عن تقديرها لكون الصندوق جزءًا من لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات معنية ببذل العناية الواجبة للاستفادة من الدروس المستفادة من الوكالات الأخرى.

12 - الجانب الإنساني أُبلغت اللجنة أن إيرادات التمويل المشترك للأغراض الإنسانية وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2021. على الصعيد العالمي، تتزايد الاحتياجات الإنسانية وهناك خطر كبير على السمعة إذا لم يكن صندوق الأمم المتحدة للسكان قادرًا على الاستجابة بسرعة وفعالية، حتى مع تزايد عدد حالات الطوارئ التي قد تستنزف القدرات الإنسانية والتمويل. تم تزويد اللجنة بتحديث للأولويات الإنسانية لعام 2022 لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جانب نظرة عامة مفصلة عن عمل مكتب الشؤون الإنسانية (الآن شعبة الاستجابة الإنسانية)، بما في ذلك الجهود المبذولة للتخزين المسبق للإمدادات والقدرة على التوسع، مع زيادة القدرة على التنبؤ، أنواع الخدمات والسلع التي يتم نشرها في حالات الطوارئ ولتقليل المهل الزمنية. واقترحت اللجنة أن يظل الصندوق قيد الاستعراض المستمر ما إذا كانت إجراءات المسار السريع توازن بشكل مناسب بين الحاجة إلى السرعة والمخاطر المرتبطة بذلك في حالات الطوارئ.

13 - نظام تخطيط موارد المؤسسة. أولت اللجنة اهتمامًا خاصًا لنظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) الجديد طوال العام. وقد جرى تزويده بتحديثات مفصلة عن كل من التقدم المتطور والتحديات التي يواجهها نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد في كل من اجتماعاته الأربعة؛ وشملت هذه التحديثات على مراجعات الميزانية والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحل المخاوف المعلقة قبل بدء تشغيل النظام. وفي الاجتماع المخصص المعقود في شباط / فبراير والمخصص بشكل خاص لهذا الموضوع، أيدت اللجنة بقوة، بعد مناقشات مطولة، الأسباب الكامنة وراء قرار صندوق الأمم المتحدة للسكان بالانضمام إلى اتحاد كوانتوم؛ واتفقت اللجنة مع الإدارة في أنه، في ظل هذه الظروف (مثل الإغلاق الوشيك لنظام أطلس وتعقيدات المشروع)، كان الخيار الوحيد الممكن أن ينضم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى شركة كوانتوم، بدلاً من الاستمرار في ذلك بمفرده كما كان مخططًا له من قبل. وفي كل اجتماع من اجتماعاتها الأربعة، سلطت اللجنة الضوء أيضًا على المخاطر المختلفة المتبقية وناقشت معها بالتفصيل. لم تُجر الموافقة على اختبارات المستخدم الخاصة بوحدات الرواتب والمدفوعات بشكل كامل، والتي كانت محل تركيز تدقيق خاص في الاجتماعات المنعقدة في شهري أيلول / سبتمبر وتشرين الثاني / نوفمبر. كما استعرضت اللجنة بالتفصيل مسائل أخرى ذات أهمية، مثل ترحيل البيانات والإبلاغ وإطار الرقابة الداخلية. وحثت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع خطط طوارئ لحالات الحوادث الخاطئة (بما في ذلك إذا تم تأجيل موعد "بدء العمل" مرة أخرى من كانون الثاني / يناير 2023). أعربت اللجنة عن تقديرها لكون إحدى مزايا بدء تطبيق كوانتوم في كانون الثاني / يناير 2023 تتمثل في إمكانية معالجة حسابات السنة المالية 2023 في ظل نظام واحد.

14 - وشددت اللجنة على أهمية التدريب الشامل للموظفين، وتعيين جهات تنسيق لتخطيط موارد المؤسسات في جميع أنحاء صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد العالمي، والتأكد من توفير مديريها المكان والوقت لهم لبدء نظام تخطيط موارد المؤسسات. وشددت اللجنة أيضا على الحاجة إلى مكتب مساعدة يعمل بشكل جيد لتحري الخلل وإصلاحه بعد تاريخ "بدء العمل". وطوال العام، تم تشجيع الصندوق على مضاعفة الجهود لضمان التواصل الواضح والتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان انعكاس احتياجات جميع الوكالات في أي قرارات يُجرى اتخاذها. عند اقتراب موعد "بدء العمل" في كانون الثاني / يناير، شددت اللجنة على أهمية إبلاغ المانحين وتنبيه المانحين إلى التنفيذ الوشيك لتخطيط موارد المؤسسات وإمكانية تعطيل دورة الإبلاغ العادية، على الرغم من أن الاختبار في هذا المجال كان إيجابيًا. ناقشت اللجنة أيضًا القضايا التي سيتم تناولها في المرحلة 2 من بدء تطبيق تخطيط موارد المؤسسات، ولا سيما نظام GPS، وستواصل مناقشة هذه القضايا والمسائل ذات الصلة في عام 2023.

15 - وبالنظر إلى عام 2023، بعد مواجهة التحديات الأولية لتطبيق كوانتوم، شجعت اللجنة الصندوق على استخدام التقنيات والتطبيقات الرقمية لتبسيط إدارة المخزون وتتبع الشحنات. بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تقييم للتكاليف والفوائد (النوعية والكمية) والتحديات التي جرت مواجهتها وما تبقى منها، مقابل دراسة الجدوى الأصلية المعروضة على الإدارة. سيكون هذا تمرينًا مهمًا لأغراض المساءلة واستخلاص الدروس المستفادة التي قد تكون قابلة للتطبيق على مشاريع كبيرة أخرى على مستوى المؤسسة في المستقبل.

16 - الأمن الإلكتروني. عرضت الإدارة على المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) المخاطر الإلكترونية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتدابير المتخذة حتى الآن استجابة لذلك. وكان من دواعي سرور اللجنة الاستشارية أن علمت أنه سيُجرى إجراء تقييم لمرونة الأمن الإلكتروني واستخدامه كمعيار لتقييم التقدم الذي يحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال، وطلبت معلومات عن كيفية مقارنة الصندوق بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن ترتيبات الإدارة المتعلقة بوظيفة الأمن السيبراني في الصندوق، مشيرة إلى عدم اجتماع المجلس الداخلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ بعض الوقت. واقترحت اللجنة أيضا أن تنظر إدارة الصندوق في تعزيز مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإضافة خبراء خارجيين لتوفير الخبرة التقنية المطلوبة. طلبت اللجنة أن تقدم الإدارة تقارير دورية عن مسائل الأمن الإلكتروني، بما في ذلك رصد المقاييس الرئيسية لأمن المعلومات. وأخيرًا، شددت على أهمية تلقي موظفي الصندوق تدريبًا إلزاميًا في مجال الأمن الإلكتروني في الوقت المناسب بعد التعيين.

17 - إدارة المخاطر المؤسسة. تم تحديث اللجنة بشأن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الجديدة (ERM)، قبل إصدارها في آذار / مارس 2022، وقدمت تعليقات على مسودة السياسة. ولاحظت أن سجل المخاطر الاستراتيجية ينبغي أن يحدد بوضوح المخاطر التي يواجهها الصندوق. وفي اجتماع تشرين الثاني / نوفمبر، تم تزويد اللجنة بآخر المستجدات بشأن بدء تطبيق نهج إدارة المخاطر المؤسسية وبيان تقبل المخاطر. أفادت الإدارة بأن عملية تقييم المخاطر التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ستتغير من إجرائها سنويًا لمكاتب مختارة إلى مرة واحدة خلال دورة البرنامج، مع الرصد المستمر لبعض المؤشرات، مما قد يؤدي إلى إجراء تقييم إضافي خلال دورة البرنامج. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في إدارة المخاطر وشجعت الصندوق على الاستمرار في ترسيخ الوعي بالمخاطر في المنظمة وإدماجها في إدارة المشاريع.

18 - إدارة سلسلة الإمدادات، بما في ذلك ضمان "المراحل الأخيرة". وقدمت الإدارة إحاطة للجنة بشأن التوظيف والجهود الهيكلية الجارية لإنشاء وحدة إدارة سلسلة التوريد وتحويلها من وظيفة شراء مكتب خلفي إلى وظيفة تؤدي دورًا أكثر استراتيجية داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان. أثار المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) مرة أخرى مخاوف بشأن إجراءات التعيينات الخاصة بلجنة مراجعة العقود، مشيرًا إلى احتمال تضارب المصالح؛ ولاحظت اللجنة مع التقدير أن وحدة إدارة سلسلة التوريد ستقوم باستعراض سياسة المشتريات وترحب بقبول صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن توصية لجنة مراجعة العقود بتغيير عملية تعيين أعضاء لجنة استعراض العقود. وفيما يتعلق بملاك موظفي وحدة إدارة سلسلة التوريد، أفادت لجنة المجلس الاستشاري للعمليات (OAC) بأنه ينبغي أن تكون لدور الرئيس والنائب رقابة أوسع على الوحدة بأكملها وليس فقط مناطقهم، واقترحت إبقاء قدرة توفير الموارد للوحدة قيد الاستعراض. كما اقترحت اللجنة أن تتبع وحدة إدارة سلسلة التوريد توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن نقاط الضعف في إدارة سلسلة التوريد في تخطيطها.

19 - الموارد البشرية. تم إطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن تطوير استراتيجية الأفراد الجديدة، وسياسة العمل المرنة وتفويضات السلطة وأُبلغت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتع الآن بموقف من التنوع والإنصاف والإدماج داخل المنظمة. ورحبت اللجنة بهذه المبادرات وأفادت بأنه ينبغي للصندوق أن يكفل تطبيق جميع السياسات بشكل عادل ومتسق. وأشار إلى أن سياسة العمل المرنة الجديدة تتيح فرصة لتغيير طريقة إدارة المديرين، وحفزهم على اتباع الممارسات الجيدة وإدارة الموظفين من خلال المخرجات والنتائج بدلاً من وجودهم في المكتب. كما تم إطلاع اللجنة على مختلف مبادرات إدارة التغيير الجارية داخل المنظمة وإبلاغها بأهمية الاتصالات عالية الجودة والدعم للموظفين.

20 - البيانات المالية والاجتماعات المعقودة مع مجلس مدققي الأمم المتحدة. عرضت الإدارة على اللجنة النهج المتبع لإعداد البيانات المالية لعام 2022 والقطع في نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد. وأُبلغت اللجنة أن نظام تخطيط موارد المؤسسات الحالي سيُستخدم لأنشطة الإغلاق المالي في عام 2022 مما سيخفف من المخاطر التي تتعرض لها عملية الإغلاق المالي منذ إطلاق نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد. واعتبرت اللجنة هذا قرارًا جيدًا (أصبح عمليًا أكثر بالتأخير في تنفيذ برنامج تخطيط موارد المؤسسات حتى يناير 2023) لأنه سيساعد في التخفيف من المخاطر المحيطة بعملية الإغلاق المالي. أفادت الإدارة أن المخاطر لا تزال قائمة حول تزامن الأنشطة بين الإغلاق المالي وبدء نظام تخطيط موارد المؤسسات حيث شارك نفس الموظفين في كلتا العمليتين.

21 - اجتمعت اللجنة مرتين مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات في جلسات مغلقة، ناقشت خلالها، ضمن أمور أخرى، تركيز المسألة والمشكلات المتعلقة بخطة عمل مجلس مراجع الحسابات

22 - ضمان الشريك المنفذ. وأبلغت الإدارة اللجنة أنها شرعت في سلسلة من التغييرات في نهج الضمان والجدول الزمني والنطاق لتحسين معدل إنجاز خطط الضمان وأيضًا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وقدمت الإدارة أيضا لمحة عامة مفصلة عن عمل الصندوق المتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية ومناقشة تكاليفه وفوائده. ولاحظت اللجنة أهمية معالجة ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بضمان الشريك المنفذ، وشددت على أن عمليات التفتيش العشوائي ينبغي أن تستند إلى نهج قائم على المخاطر. وحذرت اللجنة من وضع أهداف عالية للامتثال دون داعٍ، لأن ذلك يضغط فقط على المنظمة للوصول إلى الأهداف التي قد لا تتمكن من تحقيقها. وبدلاً من ذلك، ووفقًا لتوصية مجلس مراجعي

الحسابات، أوصت اللجنة بأن يقوم الصندوق بتعيين منهجية قائمة على المخاطر تستند إلى النهج المنسق للتحويلات النقدية وتمتثل له وتستفيد من الخبرة الخارجية للمساعدة في هذا الجهد ونصحت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء بعض الفحوصات العشوائية خلال السنة التقويمية. وشددت أيضًا على حاجة الصندوق إلى الاستمرار في التواصل مع مجلس مراجعي الحسابات على خطط وتنفيذ لضمان حتى يمكن حذف التركيز على المسألة لعام 2021 (وهو ما كان عليه).

23 – وظيفة التقييم. وزودت اللجنة بشرح متعمق لحالة تنفيذ التقييم وتمويله، وتنفيذ إجراءات توصيات التقييم. وأُبلغت بكيفية تقييم جودة التقييمات وكيفية ضمان جودة التقييمات اللامركزية، وتم تحديثها في استعراض الأقران الذي سيوجه تنقيح سياسة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتنسيق والتشاور مع شبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالتنمية التقييم وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ورحبت اللجنة بارتفاع معدل تنفيذ مكتب التقييمات للتقييمات المركزية ومؤشرات الأداء الرئيسية. وأشار إلى أن طلب تمويل إضافي مقابل معدل الإنجاز المرتفع هذا يبدو أمرًا غير منطقي. وفي ضوء موافقة المجلس على هدف الإنفاق البالغ 1.4 في المئة، أفادت اللجنة بأن النهج الأفضل للمضي قدمًا هو أن يحدد مكتب التقييم نطاق عمله المقترح وتغطيته في تنفيذ مهمة التقييم. لذلك، اقترحت اللجنة أن سياسة التقييم المنقحة، التي من المقرر أن يستعرضها المجلس ويوافق عليها في عام 2024، ينبغي أن تركز على التغطية والأداء بدلاً من النفقات، مع أي طلب للحصول على موارد إضافية يتم تقييمها في سياق الطلبات المتنافسة وقيود الميزانية المؤسسية العامة. وشجعت اللجنة أيضًا مكتب التقييم على تبادل نتائج التقييم التي توصل إليها عبر منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تعلم الدروس على نطاق أوسع.

24 – مكتب خدمات المراجعة والتحقيق (OAIS) – مكتب المدير. وقدمت اللجنة لمحة عامة عن عملية إعادة الهيكلة في مكتب خدمات المراجعة والتحقيق (OAIS)، وقدمت تعليقات مكتوبة مفصلة على خطة عمل (OAIS)، والتي نوقشت مع مدير (OAIS) المؤقت. عند وضع خطط عمله، تم تشجيع OAIS على التشاور مع OAC، مع أصحاب المصلحة الآخرين، في وقت مبكر من العملية. قدم المدير المؤقت للجنة تحديثًا تفصيليًا للطلب المقدم من المجلس التنفيذي لـ OAIS (ونظرائه في الوكالات الأخرى الموجودة في نيويورك) لإعداد تقييم لاستقلاليته لدورة المجلس العادية الثانية في أيلول / سبتمبر 2022، على النحو التالي: بالإضافة إلى النتائج الرئيسية لهذا التقييم. وعقب الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، حيث تم النظر في هذا التقييم، التمس المدير المؤقت التوجيه من اللجنة وتلقى التوجيه من أجل النهوض بالتوصيات التي قدمتها. وأعربت اللجنة مرة أخرى عن قلقها بشأن الهيكل التنظيمي الحالي لمكتب المدير في OAIS، مشيرة إلى أن غياب نائب المدير يضعف ضمان استمرارية العمل في حالة الغياب أو المغادرة المفاجئة للمدير.

25 – مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التحقيق. وزودت اللجنة بمعلومات مستكملة عن حالة التحقيقات فضلاً عن معلومات إضافية تتناول القضايا المتراكمة. ونصحت اللجنة (OAIS) بأن يكون استباقيًا في معالجة الحالات القديمة بشكل خاص، لكنها اعترفت بالعبء الإداري الذي ينطوي عليه إغلاق القضايا حتى عندما يعلم (OAIS) أنه لن يحتاج إلى مزيد من الإجراءات. وواصلت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد القضايا وشددت على الحاجة إلى ضمان عدم تضاؤل القضايا القديمة، مع ملاحظة أن قضايا التوظيف والاحتفاظ بالموظفين قيد التجربة وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لإنهاء الأعمال المتراكمة.

واقترحت اللجنة مرة أخرى أن يعمل (OAIS) مع أجزاء أخرى من "أسرة النزاهة" في صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء دليل سهل الاستخدام للموظفين لفهم مكان الإبلاغ عن أنواع مختلفة من حوادث المخالفات.

26 - مكتب خدمات التدقيق والتحقيق - التدقيق الداخلي. قدم (OAIS) أعمال المراجعة الداخلية الخاصة به على أساس الهيكل الجديد المعتمد للمكتب، وأوضح كيف أنه يعزز تقييم مخاطر المراجعة ومنهجية التخطيط ويوسع عدد عمليات المراجعة القطرية. تم إجراء تقييم خارجي للجودة في كانون الأول /ديسمبر 2021، حيث حصل صندوق الأمم المتحدة للسكان على أعلى تصنيف - "يتوافق بشكل عام مع المعايير ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمعهد المدققين الداخليين الدولي". وأثنت اللجنة على مبادرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في الأشهر الأخيرة - لتبسيط العمليات وزيادة الكفاءة والفعالية، فضلاً عن عزمه على تقديم خدمات استشارية للإدارة العليا ووحدات الأعمال الأخرى. ورحبت اللجنة بامتثال (OAIS) لتقييم الجودة الخارجي. ناقشت اللجنة أيضًا حالة توصيات المراجعة المعلقة، والتي تم الإبلاغ عنها بمزيد من التفصيل في الفقرة 27 أدناه.

27 - مكتب الأخلاقيات. اجتمعت اللجنة مع مستشار الأخلاقيات وأعطيت لمحة عامة عن طلبات الحصول على المشورة من المكتب. كما ناقشت اللجنة الجهود المبذولة لتحسين برنامج الإقرارات المالية.

28 - متابعة وحدة التفتيش المشتركة وتوصيات التدقيق الداخلي والخارجي. ورحبت اللجنة بعدد التوصيات التي تم إغلاقها وأعربت عن تقديرها للدفع التنظيمي القوي من قبل الإدارة لتتبع هذه التوصيات ورصدها. ولاحظت، على وجه الخصوص، أن نهج الصندوق المتمثل في استخدام لجنة رصد مراجعة الحسابات لرصد وتتبع التقدم هو أفضل ممارسة. وشددت على الحاجة إلى معالجة توصيات المراجعة المعلقة منذ فترة طويلة واقترحت مناقشة تلك التوصيات التي لم يتم حلها لفترة طويلة في اجتماعات اللجنة التنفيذية. ورحبت اللجنة باستخدام المنظمة لتحليل الأسباب الجذرية كجزء من استعراضها لمعالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وشجع الصندوق على إجراء تحليلات لنتائج مراجعة الحسابات لتحديد التحديات والمخاطر الشاملة.

29 - الابتكار وزودت اللجنة بمعلومات مستكملة عن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الابتكار. ورحبت اللجنة وشجعت العمل الجاري بشأن الابتكار ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينفذ مشاريع تحويلية وأنه ينبغي عليه أن يواصل النظر في الدور الذي يؤديه الشباب والطاقة التي يمكن أن يضطلعوا بها في هذا المجال. وتتطلع اللجنة إلى تلقي تحديثات منتظمة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال المهم، لا سيما فيما يتعلق باستمرار تمويلها وتعميمها.

30 - المسائل المتعلقة بالمجلس التنفيذي. المجلس التنفيذي - أبلغت اللجنة من قبل الإدارة بنتائج جميع دورات المجلس في عام 2022 وناقشت على وجه الخصوص نتائج تقريري KPMG بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وأوصى بأن يستعرض مكتب المدير التنفيذي الضوابط والموازين الموجودة داخل المنظمة لتقليل مخاطر القضايا المماثلة التي تنشأ في المسائل ذات الصلة بالصندوق.

IV - الخاتمة

31 - في عام 2023، ستواصل اللجنة مراجعة الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق النتائج المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة

للسكان، 2022–2025، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما سيستعرض فرص التحسينات في الفعالية والكفاءة التنظيمية.

32 - وستواصل اللجنة في جملة أمور متابعة المسائل التالية في إطار ولايتها:

(a) تؤثر السياسات بشكل كبير على الإدارة المالية وإعداد التقارير؛ وظائف التدقيق الداخلي والتحقيق والتقييم والأخلاقيات؛ وفعالية نظم المراقبة الداخلية والمساءلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما ستواصل اللجنة الحوار مع المراجعين الخارجيين حول المسائل المتعلقة بالاهتمامات المشتركة؛

(b) أي مخاطر كبيرة وتعرض للصندوق والخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقليل أو إدارة هذه المخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد؛

(c) سياسات وأنشطة منع الاحتيال واكتشافه في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك الترتيبات المعمول بها لإثارة المخاوف بسرية بشأن الاحتيال والأخلاقيات وتضارب المصالح وانتهاكات القواعد والأنظمة ومسائل الرقابة الأخرى وكيفية تعجيلها؛

(d) استجابة الإدارة للمسائل التي حددتها وظيفة المراجعة الداخلية والتحقيق وتقييم حالة تنفيذ التوصيات المقدمة، بما في ذلك توصيات استعراض البائعين وآلية الجزاءات؛

(e) عمل مكتب التقييمات، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة التقييم المنقحة، لضمان قدرته على القيام بعمله دون قيود أو قيود؛

(f) تنفيذ المراجعة الداخلية والخارجية وتوصيات التقييم وكذلك توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات؛

(g) نطاق مكتب الأخلاقيات وخططه وأنشطته وموارده وموظفوه وهيكله التنظيمي، بما في ذلك برامج حماية المبلغين عن المخالفات والإقرار المالي، وكفاية استجابة الإدارة للمسائل التي حددها مكتب الأخلاقيات؛

(h) التطوير المستمر لهيكل وحدة إدارة سلسلة التوريد وتمويلها وعملها، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات وضمان "الشوط الأخير"؛

(i) التطورات في معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين وكذلك التحرش الجنسي، بما في ذلك التحقيق في هذه الأنواع من الادعاءات.

33 - تود اللجنة أن تشكر المدير التنفيذي، ونائبي المديرين التنفيذيين السابقين والحاليين وكبار الموظفين وموظفي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكاتب الأخلاقيات والتقييم ومجلس مراجعي الحسابات وغيرهم من إدارة الصندوق وموظفيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا مع (OAC) حيث أدى دوره في دعم المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولياته الائتمانية إلى المجلس التنفيذي وفقًا لسياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.